

جميل هلال*

تفكك الحقل السياسي الفلسطيني

تفترض هذه المقالة دخول الواقع الفلسطيني مرحلة انتقالية بين احتضار حركة وطنية وُلدت في ستينيات القرن الماضي، وبين ولادة حركة جديدة، لكن مع غياب أدوات عمل جماعية، الأمر الذي يتسبب بعملية تفكك وغلبة للفردى على الجماعى والمحلّى على الوطنى، والتفرد بالقرارات، وسيادة الجهل على العقل. وتقترح المقالة أن الحركات الشبابية، وتلك التى تنظم مقاطعة إسرائيل، والأخرى التى تعمل على وقف الانقسام، ربما تكون رافعة لبناء فى طور الولادة.

تتمثل الأزمة تحديداً فى حقيقة أن القديم يحتضر، والجديد لا يستطيع الولادة؛ وفى هذا المدى الانتقالي يظهر كثير من الأعراض المرضية
غرامشى

الوطنية العربية (العراق؛ سورية؛ اليمن؛ ليبيا) جرى بفعل التدخلات والضغوط الخارجية المباشرة وتراكم التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية، بينما تداعى الحقل السياسى الوطنى فى الحالة الفلسطينية تحت وطأة تغول الدولة الاستعمارية الاستيطانية، وتحت وقع التناقضات الداخلية - تحديداً بعد اتفاق أوسلو.

غربة بين الناس والنخبة

ما يجرى فلسطينياً يشبه، إلى حد ما، الذى جرى فى عدد من الدول العربية من انهيار للدولة الوطنية (ككيان سياسى وطنى). فما جرى خلال العقدين ونصف عقد الأخيرين هو التفكك المتدرج للكيان السياسى الفلسطينى كما شكلته وهيمنت عليه منظمة التحرير الفلسطينية خلال عقودها الثلاثة الأولى. غير أن تداعى الدولة

توفير سبل الرعاية والعدالة الاجتماعيتين، أو وضع حدّ لظاهرة ازدياد الأغنياء غنى والفقراء فقراً. لقد بات المواطن بين مطرقة استعمار إسرائيلي استيطاني متوحش، وسندان رأس مال محلي جشع قائم على الربح أولاً وأخيراً، وهو وضع بات فوق قدرة تحمّل معظم المواطنين، بعد انهيار تقاليد العمل الجماعي والتطوعي وحلول الفردانية محل تلك التقاليد انسجاماً مع النهج السائد لليبرالية الجديدة. ومن هنا تأتي هيمنة نهج المواجهة الفردية والمحلية للاحتلال ومستوطنيه (على الحواجز وفي السجون)، ومؤشرات ارتفاع معدلات التفكير في الهجرة إلى خارج فلسطين، بسبب العجز عن إحداث التغيير المرجو في الواقع السياسي والاقتصادي.

وترتب على عدم ثقة الناس بالنخبة السياسية والطبقة الرأسمالية شيء من فقدان سبل التحرك الجماعي من خلال الأحزاب والاتحادات الشعبية والنقابات المهنية والمنظمات الأهلية، بعد أن اختزلت هذه دورها إلى مكاتب إعلامية وخدماتية وزبائنية متغافلة عن تاريخها النضالي، ومرتدة عن قاعدتها الجماهيرية المنظمة. لذا لجأ الناس إلى أشكال من الحركات الموقعية والمطلبية والفردية المباشرة: المواجهات ضد الجدار والاستيطان في مواقع ومواعيد محددة (على سبيل المثال: بلعين، نعلين؛ النبي صالح)؛ منذ تشرين الأول / أكتوبر من العام الماضي أخذ أفراد أو مجموعات صغيرة من الشباب زمام الحركة في مواجهة عسكر المحتل ومستوطنيه؛ في ربيع هذا العام رأينا حراكاً للمعلمين احتجاجاً على قانون الضمان الاجتماعي في رام الله. والمواجهات التي بدأها شبان وشابات في تشرين الأول / أكتوبر من العام المنصرم (وجزء غير قليل منها انتهى بعمليات

وما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة يشير إلى حدوث انقطاع حاد بين نخبة لها القرار بشؤون "الحكم الذاتي"، وبين عامة الناس المنشغلة بشؤونها الحياتية اليومية، لا بما تقرره النخبة. فهي، أي عامة الناس، مستثناة من عمليات اتخاذ القرار (السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي) كونه من اختصاص النخبة، في الوقت الذي نجد أن الأكثر عرضة يومياً لتغول الاحتلال ومستوطنيه، وتوحشهم وعنصريتهم، هم عامة الناس وليست النخبة.

ففي الضفة الغربية (باستثناء القدس) هناك حزب حاكم (تمثله حركة "فتح") مقيد بواقع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وفي قطاع غزة حزب حاكم (حركة "حماس") مقيد بحصار خانق حول القطاع إلى سجن جماعي مهدد بفقدان مقومات الحياة الإنسانية خلال أعوام قليلة. وفي كلا الإقليمين نخبة تتولى إدارة مؤسسات شؤون الحكم الذاتي مستمدة منه امتيازات مادية ومعنوية، وهي مؤسسات يديرها، أساساً، أعضاء وأنصار التنظيمين الحاكمين، كموظفين موزعين على مؤسسات وأجهزة وهيئات السلطة (الحكم الذاتي) في الإقليمين.

يتجاهل الناس في أغليبيتهم وبمختلف أطرافهم، ما يصدر عن النخبة من مواقف وتحركات وقرارات سياسية، لإدراكهم أن النخبة فقدت مكونات القدرة على التأثير في موازين القوى الإقليمية والدولية عبر مراهنتها على ما يصدر عن هذه الأخيرة من قرارات وما تقدمه من معونات. فهم، ومن خلال تجربتهم اليومية، يعرفون أن النخبة لا تملك سبل تأمين الحماية من عدوانية الدولة الاستعمارية وألتها الحربية وعنصرية مستوطنيتها، ولا هي قادرة على معالجة أسباب البطالة والفقر وغلاء المعيشة، أو

إلى القضية الوطنية كقضية انعتاق وتحرر، وترعى حاجة الجيل الشاب إلى اعتناق قيم الحرية والمساواة والعدالة في مواجهة المستعمر، وكأسس لتجديد بنية المجتمع ومؤسساته. وقد عبّر الشبان والشابات عن هذه الحاجة بلغتهم وبيطولاتهم الفردية، ونجد هذا في قول الشهيد أمجد العسكري في "الفايس بوك"، والذي استشهد في ٢٠١٦/١/٣١ بعد إطلاق النار على حاجز بيت إيل العسكري قرب رام الله: "على هذه الأرض ما يستحق الحياة، بس للأسف مش شايف شي يستحق الحياة ما دام الاحتلال يكتم على أنفاسنا ويقتل إخواننا وأخواتنا. اللهم ارحم شهداءنا واشف جرحانا وفك قيد أسراننا..."

المواجهات الشبابية أزاحت الستار عن الهوية التي تفصل بين مجتمع النخبة وبين الشعب، وفي طليعة ذلك جمهور الشباب، كاشفة بذلك عن الحقيقة المؤلمة والمتمثلة في أن الحركة الوطنية الفلسطينية، كما تكونت في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، لم تعد قائمة، أو أنها في طور الاختفاء، وذلك، وهنا المسألة، قبل أن تولد حركة جديدة. ويبدو أن الفترة الزمنية بين اختفاء ما كان حاضراً، وولادة ما هو جديد حاملاً راية التحرر والمساواة والعدالة، مقدر لها أن ترى مشاهد جديدة من التفكك والتخبط والاعتلال. ولعل أبرز ما بات حاضراً من هذه المشاهد طغيان المحلي على الوطني بعد أن غابت المؤسسات الوطنية كلياً تحت وقع الجغرافيا السياسية وتغريب الرؤية.

إعدام ميدانية لمشاركين فيها نفذها جنود ومستوطنو المستعمر الإسرائيلي)، كان لها رسالة واضحة تماماً، هي تحدي الوجود العسكري والاستيطاني الإسرائيلي، لكنها حملت مدلولاً آخر كشف عن عدم ثقة الشبان والشابات بمجتمع النخبة السياسية. هذا ما دوّنه البعض ممن نفذ عمليات فدائية في صفحات "الفايس بوك"، أو ما خطّه على أوراق دفاتر عادية، وجميع ما تم تدوينه أظهر حرصاً على إبراز البعد الوطني من وراء تنفيذ تلك الهجمات، حرصاً على منع استخدام التنظيمات السياسية هذا الفعل الوطني للدعاية الخاصة بها. هذا ما قالتها في شباط / فبراير من العام الجاري زوجة الأسير الصحافي محمد القيق وهو يصارع الموت مضرّباً عن الطعام رفضاً للاعتقال الإداري من طرف إسرائيل، موجّهة كلامها "إلى الفصائل كافة، ورجالها وأحرارها كافة، إن لم تتحركوا الآن وتنقذوا محمد فلا داعي لأن تقدموا لي العزاء حين يستشهد، لن أقبل منكم العزاء، فجوهر وجودكم حمايتنا [مع] أطفالنا ونسائنا"، متسائلة: "أين هذه المفاهيم عنّا؟ زوجي يموت الآن في مستشفى العفولة". وقبل ذلك بفترة كان الشهيد بهاء عليان (٢٢ عاماً) صاحب المبادرات الثقافية والتطوعية في مدينة القدس قد دوّن في مواقع التواصل الاجتماعي منشوراً قبل عام من استشهاده (في ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥) بعنوان "الوصايا العشر لأي شهيد"، جاء فيه: "أوصي الفصائل بعدم تبني استشهادي، فموتي كان للوطن وليس لكم."

لم تسع النخب الفلسطينية لتوفير حاضنة سياسية وشعبية للهبة الشبابية، أو هي لم تستطع ذلك، سواء بسبب الخشية من ردة فعل إسرائيل وحلفائها في الإقليم والعالم، أو بسبب غياب رؤية تعيد المعنى

حالات إنكار وطقوس تقدس الجهل

من أشكال التخبط والاعتلال في الحياة السياسية الفلسطينية سيطرة حالة الإنكار

أحد أبرز مظاهر تفكك الحركة السياسية الفلسطينية وفق محددات الجغرافيا السياسية، ويبدو أن حالة الفصل هذه ستتواصل على الرغم من لقاءات المصالحة واتفاقاتها كلها التي تكررت على مدار عشرة أعوام. ويرافق التفكك الراهن حالة ترهل تنظيمي وتخبط سياسي وفقدان للقاعدة الجماهيرية المنظمة، تدفع نحو مزيد من اعتماد السلطتين (في رام الله وغزة) على الأجهزة الأمنية التي تستحوذ على حصة الأسد من موازنة السلطتين، وعلى مؤسسات الحكم البيروقراطية (بكل ما توظفه من قوى عاملة ومختصة)، وعلى دعم رأس المال المالي والتجاري الذي نما كثيراً في أعوام ما بعد الانتفاضة الثانية، فضلاً عن الإسناد الذي يتلقاه كل منهما من مراكز إقليمية ودولية.

وبات تفكك الحركة الوطنية الفلسطينية يأخذ شكل طقوس من الشعوذة المريضة التي تستهدف الأطفال ليس بالإعدام الميداني كما تفعل إسرائيل، بل عبر إعدام عقل أطفال مدارس غزة، والذي يتولى ممارسته "دعاة" هم موظفون في وزارة الأوقاف، يقومون (كما شاهد عشرات الآلاف من خلال مقطع فيديو نُشر في وسائل التواصل الاجتماعي في نيسان / أبريل الماضي) "بطرده الشيطان من القلوب والعقول وإدخال رضا الله في القلوب"، وتقديم "صكوك غفران" للأطفال بعد استجابتهم لدعوة التوبة التي يوجهها إليهم المشعوذون، الأمر الذي يدفع (كما ظهر في الفيديو) بعض التلاميذ إلى البكاء والسجود. "حفلات الاستتابة" (طقوس تقديس الجهل) هذه تقام لفتية لم يبلغوا الخامسة عشرة، ويشرف عليها سلفيون بمعرفة من سلطة "حماس" ومباركتها. إنها دعوة إلى تقديس الجهل، في وقت نحن وأطفالنا أحوج ما

على مفردات النخبة السياسية: جزء من هذه النخبة يصرّ على التمسك بمرجعية اتفاق أوسلو (وحلّ الدولتين)، وإنكار ما وطّده هذا الاتفاق من سيطرة استعمارية استيطانية، وتغوّل تجاه الفلسطينيين، وهيمنة تامة على الفضاء الفلسطيني، وتدمير لإمكان قيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ قابلة للحياة مع الحفاظ على حق العودة؛ جزء آخر بات يختزل مجمل مشروع التحرر الوطني الفلسطيني في المقاومة المسلحة، على الرغم من أن هذه المقاومة أثبتت أنها لن تقوى على أن تكون أكثر من استراتيجية دفاعية.

ووصلت حالة الإنكار إلى حد قيام السلطة الفلسطينية بالطلب من قادة إسرائيل منع دخول قوات جيشهم إلى المناطق المصنفة "أ" - أي المدن الفلسطينية، محذرة إسرائيل، في حال رفضها ذلك، بمباشرتها تطبيق قرار المجلس المركزي الفلسطيني الذي صدر في آذار / مارس ٢٠١٥، والذي يدعو إلى إعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل وفي جميع الاتفاقيات الموقعة، بما فيها وقف التنسيق الأمني؛ ولم يتأخر رد إسرائيل من أن جيشها سيواصل دخول المناطق "أ" كلما استدعت الضرورة ذلك. وليس هناك من يتوقع أن تباشر السلطة تنفيذ قرارات المجلس المركزي المذكور، ولعل الدليل هو تراجعها في أواخر نيسان / أبريل الماضي عن طلب إحالة مشروع لإدانة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية على مجلس الأمن، مبررة ذلك برغبتها في عدم التشويش على المبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي من الواضح أنه لن يخرج منه - إذا ما عُقد - سوى العودة إلى المفاوضات الثنائية. إن استمرار قيام حالة الفصل السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة يمثل

وأكدت وجود أزمة قيادة سياسية. ومن هذه القرارات: تكليف صائب عريقات بمهمة القائم بأعمال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بدلاً من ياسر عبد ربه من دون علم و / أو موافقة اللجنة التنفيذية: حلّ مجلس أمناء مؤسسة محمود درويش وتعيين مجلس جديد من دون علم المجلس السابق أو استشارته، بل على الرغم من اعتراض أغلبية أعضائه على القرار؛ إقالة وزير العدل من منصبه بسبب إرساله رسالة إلى الحكومة المصرية يستفسر فيها عن مصير أربعة فلسطينيين اختطفوا من داخل الأراضي المصرية بعد مرورهم بشكل قانوني من معبر رفح؛ إقالة محافظ نابلس من دون توضيح حيثيات قرار الإقالة؛ قرار وزارة العمل تجريد وقف الحسابات المالية للنقابات والاتحادات العمالية والنقابية الفلسطينية. وسبق ذلك عقد اجتماع موسع (في آذار / مارس من العام الجاري) لمنظمات المجتمع المدني (في الضفة والقطاع) "رفض إجراءات السلطة التنفيذية وتغولها على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ونهج التجاهل وغياب الشفافية في التشريعات والسياسات العامة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التدهور والتآكل في الحقوق والحريات، وتصدّع النظام السياسي برمته، الأمر الذي يهدد السلم الأهلي والمجتمعي". إن استمرار التنسيق الأمني، وتدخّل أجهزة الأمن من أجل وقف المواجهات الشبابية ضد الاحتلال والتصريحات بشأن هذا للتلفزيون الإسرائيلي، وإرسال وفد رسمي (ضمّ عضو لجنة مركزية في حركة "فتح"، وعضو لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) للتعزية في بيت ضابط إسرائيلي عمل مديراً للإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، أمور كلها زادت في الإحساس بالهوة بين النخبة

تكون إلى إعلاء شأن العقل وحرية التفكير وقيم الحرية والمساواة.

تأزم العلاقات داخل النخبة وبينها وبين الشعب

كشفت طبيعة القرارات التي اتّخذت خلال الفترة الأخيرة عن أزمة داخلية تعيشها النخبة السياسية، وعن اغتراب هذه النخبة عن أغلبية الشعب. فقرار قطع مخصصات الجبهتين الشعبية والديمقراطية من الصندوق القومي (في نيسان / أبريل ٢٠١٦)، على الرغم من أن الجبهتين تمارسان إلى حد كبير معارضة "منضبطة"، دفع إلى توتير العلاقة بينهما وبين رئاسة السلطة الفلسطينية، إذ نَبّه القرار إلى مخاطر تكريس نهج التفرد، واستمرار تهميش المؤسسات حتى تلك التي بات وجودها شكلياً تماماً كاللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. لقد وُلد التفرد في إصدار القرار رداً على نقدية من قيادة التنظيمين، ومن أعضاء الجبهة الشعبية وأنصارها، شملت حرق صور لرئيس السلطة، محمود عباس، في شوارع مدينة غزة. كما نَبّه إلى حاجة قوى اليسار، العاجلة جداً، إلى مراجعة أوضاعها جذرياً، بما في ذلك تأمين استقلالها المالي وإبراز استقلالها السياسي والفكري، وائتلافها في كتلة تاريخية ترفع برنامجاً سياسياً واجتماعياً وفكرياً يعلي قيم التحرر والمساواة والتكافل والعدالة في مواجهة تفرد الكتلتين السياسيتين الأكبر - "فتح" و"حماس" - الذي أدى إلى ما تعيشه الحركة السياسية الفلسطينية من تفكك وتهافت. وسبق قرار وقف مخصصات الجبهتين الشعبية والديمقراطية من الصندوق القومي قرارات أخرى اتّخذت خارج المؤسسات،

السياسية والناس. وجاء قرار تشكيل محكمة دستورية فلسطينية ليزيد المخاوف من أنها ستشدد قبضة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، أو أنها قد تلجأ في لحظة ما، إلى حل المجلس التشريعي (المعطل أصلاً منذ عشرة أعوام)، وإلى نزع "الشرعية" عن تنظيمات سياسية فلسطينية معارضة لسياسات مؤسسة الرئاسة.

سمتا التفرد وفرض القيود على المجتمع المدني تمارسهما أيضاً حركة "حماس" التي نصبت قيادتها نفسها والياً أخلاقياً على الناس، فحددت للمواطن (وفق جنسه) أنماط السلوك المسموح وغير المسموح بها. فهي، على سبيل المثال، منعت (في نيسان/ أبريل الماضي) تجمّعاً اتخذ اسم "وطنيون لإنهاء الانقسام" من عقد مؤتمر تأسيسي له في غزة، مع أنه تجمّع مكوّن من نحو ٣٥٠ شخصية وطنية واجتماعية وثقافية تهتم بقضية استعادة الوحدة الوطنية.

ولعل من أهم ما كشفه مسار المواجهات الشبابية كان العمق الذي وصل إليه انكشاف الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية أمام توحش الدولة المستعمرة وعنصريتها، وكذلك تعميق إحساس الشباب بأن النخبة السياسية في الضفة والقطاع غير معنية، أو / وغير قادرة على توفير أدنى شروط الحماية والرعاية لهم.

ففي الضفة الغربية أضرب المعلمون في المدارس الحكومية (مدة شهر تقريباً في آذار / مارس الماضي)، وتخلل الإضراب اعتصام شارك فيه آلاف المعلمين أمام مقر الحكومة الفلسطينية في رام الله للمطالبة برفع رواتبهم أسوة بغيرهم في القطاع العام. وبأن تنفّذ الحكومة التزاماتها تجاههم. وزاد في غضب المعلمين جملة من الممارسات الحكومية شملت رفضها الحوار معهم، وتدخّل أجهزة الأمن لمنع احتجاجهم

السلمي عبر إقامة الحواجز على الطرق لمنع وصول الحافلات إلى مكان التجمع في رام الله، واعتقال بعضهم في أول أيام الإضراب، واستدعاء آخرين إلى مقار أجهزة الأمن، والظهور العلني لمسلحين مقتنعين توعدوا بالتصدي لـ "مؤامرة" الإضراب مدّعين أنها تستهدف رئيس السلطة الفلسطينية. وفاقم حالة الغليان إصرار الحكومة على التعامل مع الأمانة العامة لاتحاد المعلمين باعتبارها الممثل الشرعي للمعلمين، على الرغم من أنها قيادة معينة من حركة "فتح"، وقد فقدت منذ بداية الإضراب ثقة الأغلبية الساحقة للمعلمين بسبب مواقفها المناهضة لمطالبهم، الأمر الذي دعا إلى الإعداد لانتخاب أمانة عامة وفق الأعراف والأسس الديمقراطية، لكن كثيرين يشكّون في إمكان حدوث ذلك. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم (إن لم يكن جميع) الأمانات العامة للاتحادات الشعبية قد انتهت صلاحياتها كبقية المؤسسات الوطنية.

علاوة على ذلك، فإن قانون الضمان الاجتماعي الذي وقّعه رئيس السلطة الفلسطينية كان وراء اعتصام آلاف العاملين في القطاعين الخاص والأهلي أمام مقر مجلس الوزراء في مدينة رام الله في ١٩/٤/٢٠١٦، والذي جاء مباشرة بعد إضراب المعلمين وتظاهراتهم. وقد طالب المعتصمون بوقف تنفيذ القانون وإخضاعه للحوار المجتمعي بغية تعديله. وما أثار الانتباه كان هتاف بعض المعتصمين "حرامية... حرامية" في إشارة إلى الحكومة التي أقرّت القرار بقانون، وعدّلت في نصوصه كي يكون لمصلحة أصحاب رؤوس الأموال، لا لمصلحة العمال والموظفين والفئات الشعبية غير المحمية. ومرة أخرى تشير المشاركة الواسعة الجماهيرية في الاعتصام إلى حالة الاحتقان الاجتماعي

السياسية والناس. وجاء قرار تشكيل محكمة دستورية فلسطينية ليزيد المخاوف من أنها ستشدد قبضة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، أو أنها قد تلجأ في لحظة ما، إلى حل المجلس التشريعي (المعطل أصلاً منذ عشرة أعوام)، وإلى نزع "الشرعية" عن تنظيمات سياسية فلسطينية معارضة لسياسات مؤسسة الرئاسة.

سمتا التفرد وفرض القيود على المجتمع المدني تمارسهما أيضاً حركة "حماس" التي نصبت قيادتها نفسها والياً أخلاقياً على الناس، فحددت للمواطن (وفق جنسه) أنماط السلوك المسموح وغير المسموح بها. فهي، على سبيل المثال، منعت (في نيسان/ أبريل الماضي) تجمّعاً اتخذ اسم "وطنيون لإنهاء الانقسام" من عقد مؤتمر تأسيسي له في غزة، مع أنه تجمّع مكوّن من نحو ٣٥٠ شخصية وطنية واجتماعية وثقافية تهتم بقضية استعادة الوحدة الوطنية.

ولعل من أهم ما كشفه مسار المواجهات الشبابية كان العمق الذي وصل إليه انكشاف الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية أمام توحش الدولة المستعمرة وعنصريتها، وكذلك تعميق إحساس الشباب بأن النخبة السياسية في الضفة والقطاع غير معنية، أو / وغير قادرة على توفير أدنى شروط الحماية والرعاية لهم.

ففي الضفة الغربية أضرب المعلمون في المدارس الحكومية (مدة شهر تقريباً في آذار / مارس الماضي)، وتخلل الإضراب اعتصام شارك فيه آلاف المعلمين أمام مقر الحكومة الفلسطينية في رام الله للمطالبة برفع رواتبهم أسوة بغيرهم في القطاع العام. وبأن تنفّذ الحكومة التزاماتها تجاههم. وزاد في غضب المعلمين جملة من الممارسات الحكومية شملت رفضها الحوار معهم، وتدخّل أجهزة الأمن لمنع احتجاجهم

وفي التوصل إلى "تسوية تاريخية" تجمع بين التيارات الرئيسية المكونة للحركة السياسية الفلسطينية في مواجهة إسرائيل الصهيونية. ووفق المعايير الدارجة أيضاً، فإن كليهما نجح في بناء سلطة "عميقة" لا تستند إلى الشرعية الثورية، ولا إلى الشرعية الديمقراطية، وإنما، أساساً، إلى أجهزة أمنية متضخمة ومكلفة، وظيفتها الرئيسية قمع مواطنيها لا حمايتهم، فضلاً عن أنها تستند إلى مؤسسات بيروقراطية وما تمليه مصالح أصحاب رؤوس الأموال الكبار.

قد تكون المواجهات الشبابية الأخيرة بداية مخاض ولادة حركة وطنية جديدة تستوعب جوهر تجربة الحركة السالفة، وتستطلع الواقع الجديد بتعقيداته وتناقضاته بغية الفعل فيه، لأنه تجري بين مختلف التجمعات الفلسطينية مراجعات، ومحاولات بين مجموعات صغيرة، وتشابكات مستمرة بهدف تجديد الحياة السياسية الفلسطينية. وبعض هذه المجموعات يحمل توجهات واضحة ومعلنة، كحركة مقاطعة إسرائيل التي باتت مؤثرة في مجال أهدافها وقادرة على الاستمرار، وبعضها حركات ناشئة تسعى لأن تصبح فاعلة في مجالها، مثل حركة "وطنيون لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة"، وهي ربما تنجح أو تفشل. ولعل المهم أن هذا الدفق من الحراكات السياسية والفكرية والثقافية في مختلف مكونات الشعب الفلسطيني يشي بحيوية الوطنية الفلسطينية وقدرتها على توليد الأمل بقدوم جديد يحمل قيماً ديمقراطية حقة. ■

التي تسببها قرارات وإجراءات تتبناها النخب (السياسية والاقتصادية والفئات العليا من بيروقراطية السلطة) بشكل بدأ يستنفر قطاعات واسعة من المجتمع، لكن الإيجابي في الاعتصام الثاني كان ابتعاد أجهزة الأمن عن التدخل كما فعلت مع إضراب المعلمين.

صناعة الأمل

إن تدوير مؤسسات منظمة التحرير، وتجويف أطرها الشعبية والمهنية لعقدين ونصف عقد من الزمن، وتواصل الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسساتي بين الضفة الغربية وقطاع غزة لعقد من الزمن، أمور جعلت المحلي يأخذ مكان الوطني، ولذا باتت أغلبية الناس تنظر إلى ما يجري من لقاءات واتفاقيات "مصالحة" كملهاة للتغطية على ما ينفذ على أرض الواقع من عمليات تكريس سلطة كل من التنظيمين على إقليمه. ويُستشف هذا ليس فقط من تكرار فشل إنهاء الانقسام، بل أيضاً من عدد "القوانين" الصادرة عن كل من السلطتين بما يخص إقليم كل منهما، ومن حقيقة أن كلاً منهما بنى أجهزة أمنية وعسكرية خاصة به وفق عقيدته الأمنية، ومن واقع أن لكل منهما شبكة علاقاته الخارجية التي ينميها وفق رؤيته لمصالحه.

ويمكن وفق المعايير الدارجة وصف السلطتين بالفاشلتين: فقد فشل هدف إقامة دولة وطنية ذات سيادة، وفشل هدف دحر الاحتلال، كما فشل كلاهما في تأمين أبسط متطلبات الحياة الكريمة لمواطنيه،